

الفصل الثاني

القوة (المفهوم والتطور)

مقدمة:

تناول العديد من المفكرين المفهوم الفلسفي للقوة، وهو مفهوم قديم قدم المجتمعات الإنسانية، وهناك من يربط قيام تلك المجتمعات بهذا المفهوم، وفي هذا الإطار تأتي نظرية القوة، والقوة كنظرية ظهرت في فترة متقدمة إذ تنص هذه النظرية على أن المجتمع نشأ نتيجة خضوع الضعيف للقوي وكما يصح هذا على الأفراد يصح أيضاً على القبائل والإمبراطوريات، وتعتبر نظرية القوة من أهم النظريات التي تبين الغرض أو الطريق التي ظهرت بها الدولة في المجتمع وأصبحت هذه النظرية مجالاً لكثير من الفلاسفة والتنظير فيما يختص بالقوة كهدف ووسيلة كتغيرية القوة على أن الدولة نشأت نتيجة فرضها من قبل شخص أو مجموعة من الأشخاص بما لهم من قوة، وتعني القوة في هذه النظرية القوة المادية وليس السلطة أو النفوذ. (سليمان، 1994م، ص72)

في هذا الفصل سنتعرض لمفهوم القوة في العلاقات الدولية، نتعرض فيه لنظرية القوة عامة ومساهمة المفكرين في هذا المجال، ونلقي الضوء على تعريف القوة في العلاقات الدولية وماهي حدودها والأسس التي تحكم استخدامها وأنماطها ثم طرق قياسها، والتي تتمثل في عنصرها وأخيراً فكرة توازن القوى باعتباره فكرة جوهرية أو أساسية في العلاقات الدولية.

المبحث الأول

مفهوم القوة في الفكر الغربي والعلاقات الدولية

مفهوم القوة:

تعد القوة من أقدم المفاهيم التي تناولها الباحثون منذ القدم، وذهبوا إلى أن معناها هو القدرة على الفعل والاستطاعة، وعلى التأثير والنفوذ والسلطة (الصابوني، 1996م، ص 15)، والتي كانت غالباً ما يتم فهمها في إطار المعنى التقليدي للقوة، لكن مع تطور البيئة السياسية الدولية وتعاطم آثارها السلبية وزيادة تكلفة استخدام القوة العسكرية والتي كانت في السابق مقبولة مع الأخذ في الاعتبار أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول في الفترات السابقة كان أقل بكثير. لذا كان هذا بمثابة الدافع الذي أدى إلى التحول في مفهوم القوة* وظهر مصطلح القوة الناعمة علي يد جوزيف ناي عام 1990م والذي قدمه في مقالته Soft Power؛ كي يتلاءم مع طبيعة البيئة الجديدة للعلاقات الدولية التي يتزايد فيها التبادل الاقتصادي وخطورة أي محاولة لاستخدام القوة. (Nye, 1990, pp153-171).

والقوة كنظرية** ظهرت في فترة متقدمة، إذ تنص هذه النظرية على أن المجتمع نشأ نتيجة خضوع الضعيف للقوي، وكما يصح هذا على الأفراد يصح أيضاً على القبائل والإمبراطوريات، (غالي، 1984م، ص180)، وبذلك فقد ركز الفلاسفة في تناولهم مفهوم القوة لتوضيح طبيعة العلاقات التنافسية داخل المجتمعات، فقد ركزت افتراضات استعمال القوة (الذي سبق أي ممارسة سياسية بل حتى الأشكال الاجتماعية العديدة) على مفهوم الصراع، فقد كان الصراع صراع قوة تمثل في محاولة الإنسان لإخضاع الطبيعة من حوله، وكذلك تكراره لعملية السيطرة على الحيوانات وإخضاعها له، وفي هذا السياق يؤكد جينيك في كتابه (تاريخ السياسة) أن الدولة تنشأ عندما يبرز قائد يقود مجموعة من المحاربين، وينجح في بسط سيطرته الدائمة على إقليم محدد إما عن طريق بسط السيطرة على القبيلة أو عن طريق الغزو والهجوم. (سليمان، 1994م، ص23)

* يشير مفهوم القوة إلى القدرة على فرض قبول الآخرين للأوامر، ومن أشهر الكتابات عن صفة القوة ما تحدث عن رايت ميلزو أن من يملكون القوة لهم تأثير واضح وواسع في المجتمع وفي إحداث التغيير في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

** من النظريات العلمية التي تعتمد عليها طريقة تنظيم المجتمع : نظرية القوة: تعتبر نظرية القوة إحدى النظريات التي تهتم بالمنظم الاجتماعي عند التعامل مع المجتمع.. وقد أشار معجم ويسترن إلى القوة بأنها (فرض الإرادة سواء تم ذلك من خلال شخص أو جماعة وذلك للتأثير وممارسة القوة على الآخرين باستخدام وسائل معينة).

كما تعرض كثير من المفكرين لمفهوم القوة، بل بنى بعضهم عليها كل أفكاره، وكانت بداية ظهور هذا المفهوم في فلسفات السفسطائيين* في العصر الإغريقي، وفي فلسفات الهند القديمة والتي تحدثت عن مفهوم القوة باعتبارها محصلة إمكانيات صاحبها في مواجهة محصلة إمكانيات الأطراف الأخرى. (مجموعة اساتذة، 1990م، ص216)

* **سفسطة** كما تشير أغلب الكتب هي مذهب فكري-فلسفي نشأ في اليونان إبان نهاية القرن الخامس، وبداية القرن السادس ق.م في بلاد الإغريق(اليونان حالياً)، بعد انحسار حكم الأوليغارشية (الأقلية) وظهور طبقة حاكمة جديدة ديمقراطية تمثل الشعب، وقد ظهر السفسطائيون كمتثلين للشعب وحاملين لفكره وحرية منطقته ومذهبه العقلي والتوجه المذكور هذا هو الذي كلفهم كل ما تعرضوا له من هجوم حتى ليصدق القول بأن السفسطائيين كانوا من أوائل المذاهب الفكرية التي تعرضت للتنكيل والنفي والقتل لمجرد كونها تخدم مصلحة الضعفاء والمساكين، فقتل أغلب قادتهم وشرد الباقون، كمثل ما حصل مع هيبياسي، الذي كان من أشهر قادة الديمقراطيين، والذي تعرض فيما بعد للإعدام. وكذلك بروتاجوراس الذي أوكلت إليه مهمة وضع دستور للبلاد الإغريقية إبان الحكم الديمقراطي الجديد، حيث أحرقت كتبه ونفي من أثينا. وكذلك" بروديقوس" الذي عذب وحوكم بالإعدام بشرب السم بتهمة إفساد عقول الشباب.

القوة في الفكر الغربي :

كان أرسطو أول من استخدم هذا المفهوم في الفكر الغربي، حيث ذكره في مؤلفه "السياسة"، الذي بيّن فيه "أن كل مجتمع سياسي يتكون من حكام ورعايا، فهناك إنسان أو مجموعة من البشر لديها ما يمكنها من تشغيل الآخرين من أعضاء ذلك المجتمع، وما كانوا فاعلين ذلك من تلقاء أنفسهم"، (عبد القادر، 1991م، ص2)، وحاول ميكافلي الانطلاق من نقطة أن القوة هي أساس الشرعية السياسية، واعتبر أن نجاح السياسة يقاس بمدى استخدام القوة، حيث يصورها السياسة على أنها معركة مستمرة تتمثل في الصراع على القوة على أساس ان كافة السياسات ماهي إلا سياسات قوة.(توفيق، 1992م، ص2)

وهنا نجد ميكافلي يجعل القوة أساساً لكل سياسة، ويمكن أن تكون غاية أي سياسة، كذلك اعطى ميكافلي الأولوية لاستخدام وسيلة القوة، فلولا استخدام القوة لما استطاع حاكم إقامة سلطته وتدعيمها ولفشلت الحضارات الكبرى في إرساء دعائمها(مجموعة مشاركون، 931994م، ص364)، أي نجده هنا يتعامل مع القوة كوسيلة وبجانب نظرتة الأساسية للقوة بأنها الأساس لكل سياسة، حيث يتبين أن رؤيته للقوة هي الأساس والوسيلة والهدف، ويواصل ميكافلي في تفسيره هذا المفهوم ويؤكد على اختلاف طبيعة الشعوب التي قد يكون من السهل اقناعها، ولهذا أصبح من الضروري عرض الأمر عليها، حتى إذا توقفت عن الاقتناع أرغمت عليه بالقوة، وفي المعنى الواسع لهذه الكلمة تكون القوة تعبيراً عن استطاعة دولة ان تجعل لإرادتها الغلبة، وتعبيراً عن استطاعة تأكيد الاحترام وفرض الطاعة" (ميكافلي، 1985م، ص109)، وهناك من يعرف القوة في أبسط تعريف لها بأنها القدرة على الانتصار في الصراع. (دويتش، 1982م، ص31)

القوة السياسية

القوة السياسية تعني بالنسبة للفرد قدرته على أن يأمر ويُطاع في تنافس مع أوامر منافسة من جانب خصوم آخرين وفي تنافس مع رغبات جمهوره، ولكن بالنسبة للمجتمع ككل تعني قدرة المجتمع السياسي كله على التنسيق بين جهود أعضائه وتعبئة تأييدهم وإعادة توجيه أنماط تعاونهم. (دويتش، 1982م، ص61)

وتظهر القوة السياسية في المجتمع في شكلين رئيسيين هما: السلطة والنفوذ، وهما يمثلان ركني القوة السياسية الأساسيان. (مجموعة مشاركون، 1994/93م، ص914)

وفي جانب آخر يمكن الإشارة إلى ثلاثة اتجاهات في تعريف القوة السياسية وهي: (لايدر، 1981م، ص92).

- **الاتجاه الأول:** يعرف القوة بأنها القدرة على التأثير في الغير، وهي القدرة على حمل الآخرين للتصرف بطريقة تضيف إلى مصالح مالك القوة.
 - **الاتجاه الثاني:** يعرف القوة بأنها المشاركة الفعالة في صنع القرارات المهمة في المجتمع.
 - **الاتجاه الثالث:** يحاول أن يجمع بين الاتجاهين السابقين، ويعرف القوة بأنها التحكم والسيطرة المباشرة أو غير المباشرة لشخص معين أو جماعة معينة على أوجه إثارة القضايا السياسية، أو عملية توزيع القيم وما يترتب عليها من مقدرة في تقرير أو تأثير في الموقف في الاتجاه الذي يفضله صاحب القوة.
- أما في مجال السياسة الخارجية فتعتبر القوة- في كثير من الأحيان - وسيلة لتحقيق أهداف الدولة في السياسة الدولية، غير أنه من الممكن اعتبار القوة هدفاً أساسياً من أهداف السياسة الخارجية لمعظم الدول، وليس القصد هنا القوة العسكرية بل بسط النفوذ السياسي والعسكري والاقتصادي، وفي السياسة الخارجية نقصد بالقوة (القوة الوطنية) ويمكن تعريفها بأنها: "قدرة الدولة على استخدام جميع إمكانياتها الثابتة والمتغيرة بحيث تؤثر في تصرفات الدول وأشخاص السياسة الدولية الأخرى إيجاباً (بالقيام بما تريده الدولة من أعمال) أو سلباً (بالامتناع عن القيام بأي أعمال غير مرغوب فيها مـــــــن قبلها). (الساكت، 1985م، ص34)

وهذه القوة التي تستخدم كوسيلة لتحقيق المصالح القومية كالأمن والاستقرار والتوسع والرخاء ونحو ذلك، وقد تصبح بدورها هدفاً إلى الوصول إلى غاياتها، وتثبت بها قيمها فتتحول بذلك القوة نفسها إلى قيمة تسعى الدولة إلى تحقيقها لذاتها، وفي هذا السياق يقول مورجنتاؤ: "طموح القوة هو العامل المميز للسياسة الدولية"، (MARGNTHAU, 1986, p.29)

كما حاول البعض الحديث عن قيود على ممارسة القوة القومية وتتمثل في الأخلاقيات الدولية، الرأي العام الدولي، القانون الدولي. (العويني، 1988م، ص418-420)

مفهوم القوة في العلاقات الدولية:

إن مفهوم القوة (Power) هي - ببساطة - القدرة على التأثير على الآخرين وإخضاعهم لإدارة القوى الفاعلة في أي موقف اجتماعي كان أم سياسياً أم اقتصادياً أم ثقافياً، وتعتبر قوّة الدولة من العوامل التي يعلّق عليها أهمية خاصة في ميدان العلاقات الدولية، وذلك لأن هذه القوّة هي التي ترسم أبعاد الدور الذي تقوم به الدولة في المجتمع الدولي، وهي التي تحدد إطار علاقاتها بالأطراف الخارجية في البيئة الدولية. (مقلد، 1987م، ص163)

والقوّة هي إحدى المفردات التي توقف عندها كل المفكرين، وذهبوا إلى أن معناها هو القدرة على الفعل والاستطاعة، وعلى التأثير والنفوذ والسلطة.

المفهوم الاصطلاحي للقوة:

اصطلاحاً فقد عرّف علم الاجتماع القوة بأنها القدرة على إحداث أمر معيّن مؤثر في سلوك الآخرين، والقوة في رأي (كارل فريدريك) هي "القدرة على إنشاء علاقة تبعية"، والقوّة هنا لا تأتي مرادفة لمفهوم التسلّط فقط، ولكنها تتضمن أيضاً القدرة على الاستمالة والنفوذ لدى الآخرين، ويرى (فريدريك) أنه بالاستخدام الماهر والذكي للقوّة يتمكن الطرف (أ) من أن يجعل الطرف (ب) بفعل ما يريد دون قهر أو إرغام، ويمكن تحويل القهر إلى اتفاق وتزامن كنفوذ جماعات الضغط في المجتمعات المتحضرة، أما (سبيكمان) فيرى أن القوّة تعني البقاء على قيد الحياة، وقدرة الفرد على فرض إرادته على الآخرين، والمقدرة أيضاً على إملاء هذه الإرادة على أولئك الذين لا قوّة لهم، وإمكانية إجبار الآخرين ذوي القوّة الأقل على تقديم تنازلات. (هيئة البحوث العسكرية، 1990م، ص1)

بينما (ميكافيللي وهوبز ومورغنثاو) اعتبروا أن "القوّة هي الوسيلة والغاية النهائية التي تعمل الدولة للوصول إليها في مجالات العلاقات الدولية"، في حين بلور علماء الجيوبولتيكا مفهوم القوّة بأنه مرادف لمفهوم السيطرة، ومنهم (راتزل) الذي رأى بأن الدولة هي كائن حي يحتاج إلى النمو والتطور حتى لو كان عن طريق القوّة. (لايدر، 1981م، ص75)

ولعل أخطر ما يمكن أن يكون مطروحاً بشأن استراتيجيات استخدام القوة هو ما يشار إليه نظرياً دون أن يكون قائماً عملياً، وعندما تجتمع عوامل القوّة والقدرة، فإن الفعل (السلوك) سيكون أكثر تأثيراً في الطرف المقابل؛ والعكس صحيح. وهنا لا بد من إدراك أن الذي يحقق هذا التوازن هو "صانع القرار"، ولم تحدد الفقرة الرابعة

من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة ما إذا كانت "القوة" التي تشير إليها هي القوة المسلحة أو أي نوع آخر من أنواع القوة. ومع ذلك فإن البعض قد رأى أن المقصود بالقوة هي القوة المسلحة، وذلك بالرجوع إلى عبارة القوة المسلحة الواردة في ديباجة الميثاق. (سكافي، 2009م، ص12)

كما شهد مفهوم القوة في العلاقات الدولية خلال الحرب الباردة وما بعدها حزمة من التغيرات، وبخاصة ما تعلق منها بمفهوم الأمن، وفي هذا السياق يمكن التمييز بين مستويين من التغيير؛ مستوى خاص بالعناصر المكونة للقوة والأشكال المختلفة التي تتخذها القوة. والمستوى الثاني خاص بالطرف الذي يملك القوة، وبخاصة وأن هناك فاعلين من غير الدولة قد أصبحوا يملكون بعض مصادر القوة ذات التأثير في العلاقات الدولية. (مقبل، 2016م)

أما كلية الحرب الأمريكية فقد عرّفت مفهوم القوة القومية للدولة بأنها الإمكانية أو القدرة التي تمكن مستخدمها (الدولة) من الوصول إلى أهدافها القومية في الصراع الدولي، أي أنها هي الطاقة العامة للدولة التي تسهل السيطرة على تصرفات الآخرين والتحكم بها (ربيع، مقلد، 1993م، ص174)، ومن أبرز الصفات الأساسية المميزة لظاهرة استخدام القوة في العلاقات الدولية هو استخدام القوة الجماعية أي التنظيم الجماعي لظاهرة استخدام القوة التي أخذت تظهر بعد الحرب العالمية الثانية وبخاصة في فترة الحرب الباردة التي أدت إلى تشكل المنظمات الجماعية المختلفة بهدف تنظيم ظاهرة القوة علماً بأن مجالات تنظيم هذه الظاهرة قد تنوعت فظهرت المنظمات العسكرية والسياسية والاقتصادية المختلفة، إن انتشار التكتلات والتجمعات المختلفة كان هدفاً أساسياً لتحقيق أكبر قدرة ممكنة من القوة اللازمة لتنفيذ الأهداف والمخططات الموضوعية. (شدود، 1991م، ص104-107)

المفاهيم المرتبطة بمفهوم القوة:

يتداخل مفهوم القوة مع عدة مفاهيم أخرى مثل السلطة والنفوذ والقهر والتأثير والإرغام والردع والإرهاب والإغراء، وهي تستخدم كمترادفات وكعناصر لتحليل القوة، (Army war collage, 1992,p.3) بلور علماء الجيوبولتيكا مفهوم القوة وكأنه مرادف لمفهوم السيطرة، فلقد بين راتزل بأن الدولة كائن حي يحتاج إلى النمو التطور حتى لو كان عن طريق القوة. ويعتبر علماء السياسة أن مفهوم القوة هو المفهوم الرئيس لدى علماء السياسة، بل ومن المفاهيم الرئيسة في العلوم الاجتماعية كلها ومن ناحية أخرى فإن السياسة ترتبط بشكل وثيق مع القوة، حيث تشكل القوة وعلاقتها صلب علم السياسة، وهي تتجسد في الواقع أكثر من علاقات بين طرفي قوى فعلية هما الحاكمون والمحكومون، (الأسطل، 2016م، ص217)، كما أن البحث

عن القوة يميز السياسة عن الأنواع الأخرى من النشاط الإنساني. (لايدر، 1981م، ص75)

مفهوم القوة الذكية وتحدياتها:

يعدُّ مفهوم القوة الذكية ليس مفهوماً جديداً أو مبتكراً وإنما هو نتاج الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة معاً وفقاً لاستراتيجية محددة تجمع بينهم، ويعرف أرنست ويلسون القوة الذكية بأنها قدرة الفاعل الدولي على مزج عناصر القوة الصلبة والقوة الناعمة بطريقة تضمن تدعيم تحقيق أهداف الفاعل بكفاءة وفعالية، ويحدد هذا التعريف مجموعة من الشروط الإضافية التي يجب توافرها لتحقيق القوة الذكية: (Wilson, 2008, pp.110-124)

- الهدف من ممارسة القوة: فالقوة لا يمكن أن تكون ذكية دون أن يعرف ممارسوها الهدف من استخدامها والشعوب والمناطق المستهدفة من هذه القوة.
- الإدراك والفهم الذاتي للأهداف بالاتساق مع القدرات والإمكانات المتاحة، فلا يمكن للقوة الذكية أن تعتمد على الأهداف دون تحديد عنصرَي الإرادة والقدرة على تحقيقها.
- السياق الإقليمي والدولي الذي سيتم في نطاقه تحقيق الأهداف.
- الأدوات التي سيتم استخدامها بالإضافة إلى وقت وكيفية توظيفها منفصلة أو مع غيرها.

ويقدم أرنست ويلسون في دراسته عن القوة الذكية مجموعة من التحديات التي تقف في وجه استخدام القوة الذكية والقدرة على إنجازها. وتنقسم هذه التحديات إلى تحديين (يمكن إضافتها لتحدي الفهم الصحيح لما تعنيه القوة الذكية) وهما: (Wilson, Ibid, p.116-120)

1. التحدي المؤسسي:

يتمركز التحدي المؤسسي للقوة الذكية في الفجوة القائمة بين مؤسسات القوة الصلبة المتمثلة في المؤسسة العسكرية أو الجيش ومؤسسات الأمن التي تعتمد على استخدام الإكراه والإجبار وبين مؤسسات القوة الناعمة التي قد تدخل ضمن ميزانية الدولة في صورة مهملة أو دون إعطائها وزنها الحقيقي. فحجم مؤسسات القوة الصلبة أكبر بكثير من نظرائها للقوة الناعمة من حيث الحجم المؤسسي والرسوخ والثبات ناهيك عن ميزانية الدولة في كل منهما، فالتباين المؤسسي بين القوتين ينتج تعقيدات تتعلق بحجم المؤسسات ومكانتها وثقافتها المؤسسية، وكل هذا بالطبع يؤثر في أدائها وبالتالي أداء القوة الذكية، وهذا يعني بشكل أو بآخر أن مؤسسات القوة الناعمة تكون خاضعة - إلى حد ما - لمؤسسات القوة الصلبة كالمؤسسة العسكرية والمخابرات التي قد تحدد ما يفعل أو ما لا يفعل على صعيد القوة الناعمة. كما أن الرسوخ والثقافة المؤسسية للمؤسسات الأمنية بشكل عام قد تمثل معوقاً لأي تعاون قد

يحدث بين مؤسسات طرفي القوة وهو ما يؤثر سلبياً وبشدة على تحقيق القوة الذكية بشكل مثمر، لذا يمكن القول أن القدرة، على إيجاد ترتيبات مؤسسية متوازنة يعتمد على رغبة القيادة السياسية للدولة على فهم مثل هذه التعقيدات ومحاولة التنسيق والموازنة بينهم إلى جانب تأييد من التجمعات السياسية لمثل هذا التوجه من القوة الذكية.

2. التحدي السياسي:

القوة الذكية لا تحتاج فقط إلى مؤسسات تدعمها وحسب، بل تحتاج إلى قوة سياسية وإرادة من القيادة لتحقيقها. فالجانب المؤسسي يعتمد في إصلاحه بالأساس على مثل هذه القيادة الراضية (willingness) فغياب التوازن السياسي بين القوة الناعمة والقوة الصلبة تحدي آخر من تحديات القوة الذكية. فأنصار القوة الصلبة ومؤيدوها أكثر قوة وحمماً وتمثيلاً من أنصار القوة الناعمة، وهذا لا يقتصر على النخبة السياسية للدولة بل يمتد لدوائر الجماهير والتأييد الشعبي لها. فالناخبون السياسيون عندما يختارون ممثلاً لهم، فهم يفضلون التوجه الذي يعتمد على القوة الصلبة المرئية والملموسة التي يأخذها هؤلاء في الاعتبار ويعتبرونها رمزاً لقوة الدولة وتأثيرها ومقدرة على حماية مصالحها. فأنصار القوة الناعمة بين فئات المواطنين أقل بكثير من هؤلاء المؤيدين للقوة الصلبة، ويقتصر التأييد والدعوة لهذا التوجه على فئات الأكاديميين والدبلوماسيين السابقين فلا يوجد قوة شعبية توازن تلك التي تمتلكها القوة الصلبة.

مفهوم القوة الصلبة:

يشير مفهوم القوة الصلبة إلى المفهوم التقليدي للقوة والذي يعرف القوة على أنها القدرة على فرض السيطرة على الآخرين عن طريق الإكراه أو الحوافز المادية. وتعتبر المصادر الأساسية للقوة الصلبة هي القوة العسكرية والقوة الاقتصادية. (p74 Nye opi. cit,

مفهوم القوة الناعمة وأنواعها:

يشير مفهوم القوة - بشكل عام - إلى القدرة على فرض السيطرة على الآخرين وجعلهم يفعلون ما قد لا يريدونه، ولأن القدرة على السيطرة ترتبط بامتلاك موارد معينة تتناول بشكل عام السكان والأرض والموارد الطبيعية وحجم الاقتصاد والقوات المسلحة والاستقرار السياسي، ولعل الاختبار التقليدي للقوة كان يتمثل في قوتها على تحقيق الانتصار في الحروب، كما عرفه ناي Nye إلى أنه اتجاه أكثر جاذبية لفرض القوة يختلف عن الوسائل التقليدية. فالدولة تستطيع تحقيق الأهداف التي تسعى إليها في السياسة الدولية، لأن غيرها من الدول ترغب في أن تتبعها أو لأنها ارتضت وضعاً معيناً يصنع مجموعة من النتائج المترتبة والتي تستهدفها الدولة التي تمارس

قوتها. وهذا يحدث عندما تستطيع الدولة جعل غيرها من الدول يرغب فيما ترغبه هي "to want what it wants" وترتبط القدرة على التأثير على الآخرين وتوجيه رغباتهم وتحديدتها بمصادر معنوية أو غير مادية للقوة كالثقافة والأيدلوجية والمؤسسات. (Nye, opi.cit, p154-176)

ويقدم "جين لي" في نظريته للقوة الناعمة تقسيمًا للقوة الناعمة وعملية تحويلها لقوة فعلية يعتمد على الهدف المنشود من استخدام هذه القوة والغرض من ورائها، لذا يقدم جين لي خمس فئات للقوة الناعمة كلها تشترك في عنصر الجاذبية أو وجودها، ولكن تختلف من حيث كونها إيجابية أو سلبية، ويمتد التقسيم على هيئة خط متصل من القوة الناعمة يبدأ بالجاذبية السلبية وينتهي بالجاذبية النشطة أو الإيجابية. ومفهوم الجاذبية له جانبان فلا يقتصر أن تكون الجاذبية من وجهة نظر الدولة التي تمارس القوة بل من المستقبل لهذه القوة أو الواقع عليه تأثيرها، ولعل هذا التقسيم يساعدنا في فهم ممارسة الدول للقوة الناعمة ولاسيما بعيدا عن تركيز ناي للقوة الناعمة للولايات المتحدة الأمريكية والتي تختلف كثيرًا عن غيرها من الدول التي لا يمكن تصنيفها على أنها دول قائمة في النظام الدولي، وتبدأ القوة الناعمة القائمة على الجاذبية السلبية والتي تقوم على خلق الصورة الجاذبة للدول (creating) بينما تعتمد الجاذبية النشطة على توجيه هذه الجاذبية واستخدامها (projecting) وليس فقط الاقتصار على خلقها، ويمكن الإشارة لهذه الأنواع فيما يلي: (يمني، 2016م)

القوة الناعمة السلبية:

- القوة الناعمة لتحسين بيئة الأمن الخارجية وخلق مناخ مستقر للدولة وذلك بخلق صورة جذابة وسلمية للدولة ويعتمد هذا على مزيج من أدوات القوة الناعمة المتمثلة في الشعارات القومية والخطط والسياسات والدبلوماسية الشعبية.
- القوة الناعمة لخلق وحدة مجتمعية أو وحدة بين مجتمع من الدول تمكنهم من العمل معاً لتحقيق أهداف وسياسات مشتركة، أي خلق قيادة مؤثرة تعمل على توجيه الأحداث وتوجيه مسار السياسات على المستوى الدولي، وقد يعتمد هذا على أدوات كاللغة المشتركة أو خلق وتقديم تقاليد وأساليب مشتركة.

تعتمد القوة الناعمة النشطة على توجيه الصورة الجاذبة للدول واستخدامها (projecting) وليس فقط الاقتصار على خلقها، ويمكن الإشارة لهذه الأنواع فيما يلي: (Vasilevskyte, 2013, pp.151-152)

فئات القوة الناعمة النشطة:

- القوة الناعمة لخلق الدعم على المستوى الداخلي، أي تدعيم القيادة والحصول على تأييد شعبي داخلي لسياسات الدولة والقيادة.
- القوة الناعمة لخلق الدعم الخارجي للدولة، بمعنى أن يكون هناك حلقة داعمة للدولة، وهذا يحتاج إلى قيادة مؤثرة تستطيع أن تحقق مثل هذا الدعم، ولكنها قد تكون فعالة في تقليل تكلفة استخدام القوة الصلبة.
- الهدف من ممارسة القوة فالقوة: لا يمكن أن تكون ذكية دون أن يعرف ممارسوها الهدف من استخدامها والشعوب والمناطق المستهدفة من هذه القوة.
- الإدراك والفهم الذاتي للأهداف بالاتساق مع القدرات والإمكانيات المتاحة، فلا يمكن للقوة الذكية أن تعتمد على الأهداف دون تحديد عنصرَي الإرادة والقدرة على تحقيقها.
- السياق الإقليمي والدولي الذي سيتم في نطاقه تحقيق الأهداف.
- الأدوات التي سيتم استخدامها بالإضافة إلى وقت وكيفية توظيفها منفصلة أو مع غيرها.

القوة الناعمة وعلاقتها بالقوة الصلبة:

القوة الناعمة لا تستطيع أن تعمل وحدها، فهي بحاجة دائمة لوجود القوة الصلبة، فلا يمكن التسليم بأن هناك فواصل جامدة بينهم بل يتداخلان بشدة، ولعل هذا يتضح من خلال الاتجاهين القائمين بتفسير القوة الناعمة: (عبد الصبور، 2013م، ص 105)

الاتجاه الأول "اتجاه السلوك أو المخرجات":

يعد جوزيف ناي Joseph S. Nye، أهم منظري هذا الاتجاه والذي يشير إلى أن القوة الناعمة هي القوة التي تعتمد على الجاذبية والإقناع أيًا كانت المصادر التي تعتمد عليها، فقد تكون المصادر ملموسة أو غير ملموسة، فالمصادر ملموسة كالقوة العسكرية والقوة الاقتصادية قد تستخدم كعامل جذب وعلى الجانب الآخر مصادر غير ملموسة كالشعارات الوطنية والأخلاق والشرعية قد تسهم في تدعيم القوة الصلبة القائمة على الإكراه والإجبار وزيادة القوة العسكرية.

حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه ضرورة التفرقة بين مصادر القوة، وسلوك القوة وأن القوة الناعمة تتحدد بسلوك القوة من حيث كونها قوة جذب وإقناع، وقد يستخدم في هذا مصادر ملموسة صلبة أو غير ملموسة.

الاتجاه الثاني "اتجاه المصادر":

ومن أهم منظري هذا الاتجاه هو Geun Lee والتي تفسر القوة الناعمة وفقاً للمصادر الداخلة في خلق هذه القوة (resource-based theory of soft power)، وتقوم هذه النظرية على أن القوة الناعمة قد تكون قوة جذب وإقناع أو قوة إكراه وإجبار، ولكن لا بد لها أن تعتمد على مصادر غير ملموسة أو مصادر ناعمة للقوة فامتلاك القوة، الناعمة يقوم على امتلاك هذه المصادر الناعمة للقوة والقدرة على توظيفها وتحويلها لقوة فعلية أيًا كان هيئتها جذب أو إكراه.

عناصر القوة

مسألة قياس القوة أثارت الكثير من الجدل وسط علماء العلوم السياسية ولا يوجد اتفاق على مقياس معين، ولكن هناك بعض المحاولات، ربما تعتبر محاولة روبرت دال هي أنجح محاولة لتعريف القوة إجرائياً حيث يرى أن القوة تساوي قدرة (أ) على دفع (ب) للقيام بالعمل (س) هذا ناقصاً، احتمال قيام (ب) بالعمل (س) بغض النظر عما فعله (أ) ، وبالرغم من منطقية تلك الصيغة فإن دارسي العلاقات الدولية لم يحاولوا تطبيقها في دراساتهم لتحديد صعوبة ما الذي يمكن أن يفعله (ب) في غياب محاولة (أ) دفعه للقيام بالعمل (س). (النوري، 2006، ص31)

أما دويتش فيقترح قياس القوة على أساس مدى درجة الرضا عن الناتج النهائي للسياسة الخارجية، (جينسين، 1989م، ص241)، وقد ركزت معظم الدراسات التي حاولت قياس القوة في العلاقات الدولية على تطوير مؤشرات لقياس مكونات القوة الوطنية خاصة المكونات المادية كالسكان والقدرة الصناعية والقدرة العسكرية وغيرها، وهذه المكونات للقوة تعود بنا للحديث عن مفهومين للقوة يتحدث عنها البعض، فهناك من يقول إن للقوة مفهومين مفهومًا تقليدياً للقوة، ومفهومًا سلوكياً للقوة، (عبد القادر، 1986م، ص149)، وهناك ثمة اتفاق عام بين خبراء العلاقات الدولية على أن أهم العناصر التي تدخل في تكوين قوة الدولة هي العوامل الجغرافية، الإمكانات والموارد المادية الطبيعية، السكان، مستوى النمو الاقتصادي والصناعي، كفاءة المؤسسات السياسية والدبلوماسية وأجهزة الدعاية ومستوى الروح المعنوية السائدة. (مقلد، 1985م، ص113)

أما جيفري هارت فيقدم ثلاثة توجهات لقياس القوة تمثلت في: (Hart, 1976, p. 290-296)

1. القوة كقدرة على التحكم في الموارد:

يركز هذا الاتجاه لقياس القوة على الموارد وامتلاكها وتوظيفها لإنتاج القوة، فهي تركز على حجم النفقات العسكرية وحجم القوات المسلحة وحجم الإنتاج القومي والسكان وما يتبعها من موارد تمتلكها الدول، وتعتبر مؤشرات لقوة الدولة حيث

تستخدم في الدراسات الإمبريقية، لأنها تمكن الدارسين من ترتيب الدول بشكل مقبول وعلى أساس مؤشرات وعوامل محددة.

2- القوة كقدرة في التحكم في الفواعل:

يتمثل محور هذا الاتجاه في الفواعل وكيفية التحكم فيها وفقا لتعريف "داهال"، وهو قدرة الفاعل (أ) للتحكم في الفاعل (ب) وجعله يتصرف كما يريد. وبالرغم من إمكانية تضمين الفواعل من غير الدول (Non-state actors) في هذا الاتجاه إلا أنه لا يسهل وفقا لهذا الاتجاه أن يفسر مدى استقلالية هذه الفواعل عن الحكومات القومية في ممارستها للقوة.

3- القوة كقدرة على التحكم في الأحداث والمخرجات:

يعتمد هذا الاتجاه على نظرية الاختيار العقلاني لتفسير القوة (Rational Choice Theory of Power)، والتي تجعل من السيطرة على الموارد والسيطرة على الفواعل ما هي إلا سبل للوصول إلى مخرج معين، والمخرجات هي نتاج الفعل الفردي أو الجماعي بشكل منفصل غير متداخل. ولكن كان الربط بين الأفعال والمخرجات يتم عن طريق خط وسيط بينهما، فكل فعل يؤدي إلى حدث، وكل حدث يفضي بالضرورة لمخرج واحد على الأقل، والمخرجات تؤثر على المنفعة العامة. كما أدخلت مجموعة من المعايير مثل الأخلاق القومية والقدرات الثقافية ونظام القيم والقدرات التنظيمية، وبالرغم من أن الأدبيات الاجتماعية قد أنكرت على هذه المعايير قدرتها على قياس قوة الدولة إلا أنها أقرت بأنها يمكن أن تؤسس القاعدة التي تركز عليها عملية رصد قدرة الدولة على التأثير في غيرها. (الحضرمي، 2013م، ص 56)

واستناداً إلى كل ما سبق، فإن موازين القوة تقاس من خلال معادلات تحاول صهر المقومات الكلية لقوة الدولة؛ كانت مادية أم معنوية، ثابتة أم متغيرة، وذلك للوصول إلى تقدير تقريبي لهذه القوة، وذلك وفق عدّة مناهج لقياس القوة من مثل الاستناد إلى العوامل المادية التي يمكن قياسها مباشرة بمؤشرات كمية (الدخل القومي، عدد السكان، حجم القوات المسلحة، معدات إنتاج الطاقة، الزراعة، الصناعة، التعدين، والأرض)، والاستناد إلى محاولة الجمع بين العوامل المادية والعوامل المعنوية.

إن حصر عناصر القوة لأية دولة يبدو أمراً معقداً إن لم يكن مستحيلاً، إذ أن قوة الدولة وقدرتها على لعب دور مؤثر ومن ثم جعلها دولة كبيرة تابع - في الأصل - من مجموع العناصر الأساسية وما يتفرع عنها، مثل الأرض التي تمثل جانباً مهماً في تمكين الدولة ونعني بالأرض هنا الموقع الجغرافي، فثمة دول تحتل مواقع استراتيجية متميزة على خريطة العالم مثل بنما وتركيا واليمن ومصر وإيران، بينما تقع دول أخرى في مواقع معزولة، ولعل المدرسة الجغرافية والأمريكية وعلى رأسها (الفرد ماهان ونيكولاس سبيكمان)، قد قدما أبحاثاً قيمة في نظريات الجيوبوليتيكي، إن القوة البحرية هي أساس قوة الدولة، وأن أية دولة تريد السيطرة على العالم يجب أن تتحكم في (تملك) قوة بحرية كبيرة، تمكنها من السيطرة على البحار. وقد ذهب إلى الإيمان بأن "الدولة البحرية" هي التي ستسود العالم في النهاية. وحتى يضع النظرية في سياقها التطبيقي فقد وضع ستة عوامل عدّها هي الأساس في تكوين القوة البحرية للدول وهي: (الحضرمي، 2013م، ص 53)

- 1- الموقع الجغرافي (الإطلال على بحار مفتوحة).
- 2- شكل الساحل وامتداده.

3- خصائص الظهير القاري (يجب أن يكون غنياً بالموارد).

4- الصفات القومية للشعب.

5- شخصية الحكومة وسياستها.

6- عدد السكان.

وقبل (ماهان) كانت السيادة العالمية للقوة البرية التي تمتد في مساحات شاسعة مثل الإمبراطورية الرومانية والروسية، إلا أن (ماهان) رأى أن القوى البحرية هي التي تقرر الدولة القوية التي ستسود العالم. ويؤكد (ماهان) أن أوراسيا هي أهم جزء في العالم الشمالي، وبالرغم أن روسيا تحتل موقعاً برياً مسيطراً في آسيا إلا أنها تبقى كتلة أرضية حبيسة، وعليه فإن (ماهان) يرى أن وجود دولة بحرية قوية بإمكانها بسط السيطرة على البحار، الأمر الذي يعزز حظوظها في السيطرة العالمية). (Khechib, 2011)، وتحدد عناصر القوة للدول في العديد من العناصر التي توافرها يشير إلى قوة الدولة، هذه العناصر هي: (عطوي، 2001م، ص143-144)

1. العنصر الديمغرافي: للعنصر البشري دوره في التأثير في قوة الدولة ولكن

بصور متباينة من خلال:

أ- التعداد، وهو الأبرز في تشكيل قوة الدولة، لما يرتبط به من نسب النمو وقدرة الدولة على الاستيعاب وحجم الضغط على الموارد.

ب- توزيع السكان عمرياً وجغرافياً وما يتبع ذلك من مؤشرات للتنمية البشرية، وتحويل القدرات إلى أدوات قابلة للصرف في مجال التأثير في الدول الأخرى، إلى جانب الدخول في محاور الاستقرار السياسي وأداء النظام السياسي، ومؤشرات الوحدة الوطنية للدولة.

3- الاقتصاد: وهو وسيلة هائلة الأهمية في بناء حجم الدولة التأثيري، وذلك بعد أن أصبح الاقتصاد محور عمليات تفاعل واسعة النطاق بين الدول، لا تؤثر فحسب، على رفاهية الشعوب وإنما على أمن الدول واستغلال قراراتها أيضاً. (Goombes, 1982, pp.66-67)

4- القوة العسكرية: إن المهام التي أوكلتها الدول إلى القوة العسكرية والنتائج التي ترتبت على ذلك، جعلتها أكبر وسائل القوة وأضخمها. إذ إن فشل القوة الاقتصادية قد يؤدي إلى الفقر والعوز، بينما يعني فشل القوة العسكرية الاحتلال وضياع السيادة وفقدان القدرة على صيانة الموارد وضعف مقومات حماية الأفراد وبالتالي موت الدولة بالمفهوم الاجتماعي والقانوني. (Campbell, 2006, P.22)

5- القوة الاستخباراتية: وتعني قدرة الدولة على جمع المعلومات الخاصة بقدرات الأطراف الأخرى ونواياها وخططها وتحركاتها ذات العلاقة

بمصالح هذه الدولة. وتتجاوز هذه القوة حدود الاستطلاع والتنصت وتجنيد العملاء والجواسيس إلى تنفيذ عمليات الاغتيال والاختطاف والتوريط والتهريب والاتجار بالسلح. بل وربما تذهب هذه القوة إلى مجالات أوسع لتشمل الصفقات الأمنية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية.

7- الوسائل الدبلوماسية: كون السفارات لم تعد تضم عدداً من الدبلوماسيين فقط، إنما ينضم إليها الملحقون التجاريون والثقافيون والإعلاميون والعسكريون وعناصر الاستخبارات، وهؤلاء كلهم يعملون في إطار أدوات القوة في بلدانهم. (Jogn, 2004, p57)